جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دور البنك المركزي العراقي في دعم القطاع المصرفي

بحث مقدم من قبل الطالب

امجد نوري نجم عبدالله

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف الدكتور

عقيل الشرع

١٤٤٠ هـ

٢٠١٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

{يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا

كثيرا وما يذكر إلا أولوا الألباب}

صدق الله العظيم

سوره البقرة (ايه ٢٦٩)

الإهداء

الى صاحب المن والإحسان .... الله (جل علاه)

الى المبلغ رسالته ومؤدي الأمانة .... محمد المصطفى (ص)

الى اهل البيت العصمة ومفتاح الرحمة .... الأوصياء بالحق

الى شهداء العراق وأبطاله .... حماه الشعب

الى رمز المثابرة وعنوان التضحية .... والدي برا وإحسانا

الى الملاك الذي يساندني، وأثمر في قلبي حب العلم .... امي

الى الروح التي تسكن في قلبي

الى استاذي ووالدي الذي ساندني في جميع أوقاتي .... الدكتور عقيل الشرع

الى اخواتي وأصدقائي

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع

الشكر والامتنان

الحمد لله الاول بلا اول كان قبلة والاخر بلا اخر يكون بعده، التي قصرة عن رؤيته ابصار الناظرين، وعجزة عن وصفه اوهام الواصفين. والسلام والصلاة على محمد حبيبه وصفيه من عباده وعلى إله الطيبين الطاهرين.

ومن ثم نقدم شكرنا وتقديرنا الى الدكتور عقيل الشرع المشرف على بحثنا هذا والشكر موصول الى جميع تدريسي قسم العلوم المالية والمصرفية والى زملائنا في الدراسة وشكرنا ايضا الى كل من أعاننا ولو بكلمة طيبة وفق الله الجميع لما فيه الخير والإصلاح.

والحمد لله اولاً واخيراً

قائمة المحتويات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
الشكر والامتنان	ج
قائمة المحتويات	د
المقدمة	١
المبحث الأول/ البنك المركزي العراقي	٣
وظائف البنك المركزي العراقي	٤
المبحث الثاني/ المصارف التجارية العراقية	٩
انواع المصارف التجارية	١٢
هيكل الجهاز المصرفي العراقي جدول رقم (١)	١٤
المبحث الثالث دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتطوير القطاع المصرفي	١٧
تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي جدول رقم (٢)	٢٢
الاستنتاجات والتوصيات	٢٣
المصادر	٢٤

المقدمة

حظيت البنوك المركزية باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم بسبب دورها المتميز في تحقيق التوازن الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الاساس الذي تسعى له جميع السياسات الاقتصادية للبلدان المختلفة. ويؤدي البنك المركزي هذه المهمة من خلال تطبيقه لسياسة نقدية ملائمة لمعالجة الازمات والاختلالات لأي دولة اذ تنعكس اثار هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بأكمله وصولا الى تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في ارساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة اخرى تعتبر وظيفة الاصدار النقدي من اهم مبررات نشوء البنوك المركزية والتي تعتبر امتدادا للبنوك التجارية. وبتطور وتعقيد الواقع الاقتصادي تعددت وظائف البنوك المركزية وأصبح لها دور مهم في توجيه عملية التنمية الاقتصادية ودورها في دعم القطاع المصرفي في ظل الأزمات والحروب. ويعتبر البنوك التجارية نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان ويعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون الى تلك الأموال وله أهمية أيضا في الاقتصاد العام للدولة والخاص.

ان دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير القطاع المصرفي يعد من اهم الأدوار في تنظيم سياسات وقوانين المصارف من خلال التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي حيث يتركز دورة في إيجاد المشاكل ومعالجتها من خلال الاجراءات التي تهدف الى تطوير القطاع المصرفي العراقي واحكام الرقابة عليه وزيادة عدد الشركات الداعمة له.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الاتي، هل هناك دور للبنك المركزي في تطوير القطاع المصرفي من خلال اتباع اليات مختلفة واخر قانونية ملائمة.

فرضيه البحث

تتمثل فرضية البحث بانه هناك دور كبير للبنك المركزي في تطوير القطاع المصرفي.

اهمية البحث

لدراسة هذا البحث توجد أهمية الاستقرار المالي من خلال أداء البنك المركزي ودورة في تطوير القطاع المصرفي حيث يؤدي إلى دعم قدرة التمويل الاقتصادي للبلد بينما عدم توفر هذا الاستقرار تتولد اثار سلبيه على اقتصاد بلدنا

المبحث الاول

البنك المركزي العراقي

_مفهوم البنك المركزي

البنك المركزي هو البنك الذي يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي او من ناحية العمليات المصرفية وتحقيق الرقابة عليها. يحتل البنك المركزي مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، اَي انه عبارة عن الهيأة التي تتولى إصدار البنكنوت والإشراف على السياسة الائتمانية في البلد، وعلى الرغم من اعتقاد البعض بضرورة ان تكون المصارف المركزية مملوكة عامة، الا ان ذلك لم يمنع من قيام بنوك مركزية مملوكة ملكية خاصة او ملكيه مشتركة مع القطاع الخاص، ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة في قيام المصارف بوظيفتها كبنوك مركزية على أفضل وجه.(عقيل جاسم عبدالله،١٩٩٩،ص٢٢٣).

_نشأة البنك المركزي العراقي

يعتبر البنك المركزي العراقي من اقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية، حيث تم تأسيسه في عام ٧/١١/١٩٤٧ بموجب قانون رقم ٤٣لسنه ١٩٤٧، وأعلن تأسيس المصرف الوطني العراقي وبدا في إصدار العملات التي تحمل اسمه، ثم صدر قانون مراقبه المصارف بالرقم ٣٤، وكما تم نقل حسابات الحكومة العراقية من مصرف الرافدين الى المصرف الوطني في تشرين الثاني ١٨٥٦.

باعتبار البنك المركزي العراقي رمزا من رموز السيادة الوطنية حيث يبلغ رأسماله حاليا (١٠٠) مليار دينار عراقي، وله اربعه أفرع موزعة على المحافظات البصرة، الموصل، أربيل، السليمانية. وبهدف منح البنك المركزي الاستقلالية التامة في رسم وتنفيذ سياسته النقدية والقيام بوظائفه الأخرى أسوة بالبنوك المركزية الدولية المتطورة، فقد صدر قانونه الجديد رقم ٥٦ لسنه ٢٠٠٤ والذي أتاح له الاستقلال المالي والإداري والقانوني.

_اهداف البنك المركزي

١-صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق، بما في ذلك سياسة الصرف الأجنبي

٢-حيازة جميع الاحتياطي الرسمي الأجنبي للعراق وادارته وفقا لنص المادة رقم ٢٧، فيما عدا رصيد التشغيل الخاص بالحكومة.

٣-حيازة الذهب وإدارة مخزون الدولة من الذهب

٤-تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة عملا بنص القسم الرابع من قانونه.

٥-توفير خدمات السيولة للمصارف وذلك وفقا لنص المادتين رقم ٢٨و٣٠ من قانونه.

٦-إصدار العملة العراقية ادارتها وفقا للقسم السابع من قانونه.

٧-تجميع ونشر البيانات الخاصة بالنظام المصرفي والمالي والبيانات الخاصة بالاقتصاد وفقا لنص المادة رقم (٤١) من قانونه.

٨-القيام بأية مهام او معاملات إضافية تطرأ اثناء ممارسته للمهام المنصوص عليها في هذا القانون.

٩-علاوة على ذلك يجوز للبنك المركزي العراقي ان يتخذ الإجراءات التي يراها ضرورية

للقيام بالاتي:

أ-مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استنادا لقانونه المرقم ٩٣لسنه ٢٠٠٤.

ب-وضع القواعد المنظمة لعمل شركات الإقراض وشركات تقديم القروض الصغيرة واية مؤسسات ماليه غير مصرفية لا تخضع للتنظيم بموجب القانون العراقي، والإشراف عليها.

_وظائف البنك المركزي العراقي

١-إصدار أوراق النقد (البنكنوت)

بينما تقع على وزارة الخزانة مسؤولية إصدار النقود المعدنية يخطف البنك المركزي بإصدار أوراق النقد، وهي وظيفة تعنى الكثير بالنسبة للبنوك التجارية فإذا كان الأصل أنا المسحوبات النقدية اليومية من خزنة البنك عادة ما تتناسب مع الإيداعات التي تدخل الخزينة في ذات اليوم، وفقا قانون الأعداد الكبيرة (هندى،١٩٩٣، ص٥٩) القانون المتوسطات، فإن ظروفا طارئه قد تحدث ويحدث معها خلل في هذا التوازن مما قد يضطر البنوك التجارية أو مجموعة منها إلى طلب النقود الورقية من البنك المركزي. وإذا لم يوجد في خزنة البنك كمية تكفي لمواجهة تلك الطلبات فقد يضطر الى إصدار كميات اضافيه

ولعلنا ندرك أنه وأن كان البنك المركزي يقدم بذلك خدمة إلى البنوك التجارية، فإنه يحقق في نفس الوقت أحد أهدافه الرئيسية وهي تحقيق الاستقرار في سوق النقد من خلال تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على العملة المحلية

٢-إدارة الاحتياطي القانوني

عادة ما تنص التشريعات على ضرورة قيام البنوك بالوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني كشرط لاستمراره في العمل. وتتمثل قيمة هذا الاحتياطي في نسبة من الودائع البنكية يحتفظ بها لدى البنك المركزي وإن كانت بعض التشريعات لا تمانع من اعتبار النقدية الموجودة في خزنة البنك جزء من الاحتياطي القانوني

وهو ما اخذ به المشرع المصري (الهورای ،١٩٨١، ص١٠٢) هذا ولا يدفع البنك المركزي فوائد على الاحتياطي المحتفظ به لديه

وعاده ما يضع البنك المركزي قواعد الادارة الاحتياطي القانوني يترتب على مخالفتها توقيع جزاء رادع. في الولايات المتحدة يتمثل الجزاء في إلزام البنك المخالف بدفع فأئده على العجز في الاحتياطي بمعدل يزيد٢٪ عن معدل الخصم في شباك الخصم وإذا ما تكررت المخالفة يوقع الجزاء اشد من ذلك، (Jessup

١٩٨٠ (p133,أما في مصر فيتمثل الجيزة في حرمان البنك من تقديم قروض جديدة إلى أن تتم تغطية العجز في الاحتياطي (الهوارى،١٩٨٠، ص١٠٢) وبالطبع يستطيع البنك المركزي في إدخال التعديلات على تلك القواعد بالشكل الذي يخدم السياسية النقدية التي يشرف على تنفيذها.

٣-منح الائتمان للبنوك

يسود الاعتقاد بأنه إذا كان البنك المركزي أن يدعى انه بنك البنوك فينبغي أن يكون قادرا على منح الائتمان إلى البنوك التجارية عندما يقتضي الأمر. وهذا ما يحدث في الواقع اذ يمكن لبنوك أن تحصل على قروض من البنك المركزي أما في صورة خصم الأوراق التجارية كالكمبيالات أو في صورة قروض مباشرة وفي الحالة الأولى يتقدم البنك إلى شباك الخصم بالأوراق التجارية لتحصيل قيمتها قبل ميعاد الاستحقاق وذلك مقابل خصم نسبة من قيمة الورقة تتمثل في معدل الخصم وهو معدل يتوقف على جودة الورقة كما يتوقف على تاريخ استحقاقه.
(welshans and melicher,1984, p58)

اما القرض المباشر فيحصل عليه البنك في مقابل رهونات قد تتمثل في سندات حكومية أو عقارات ويتوقف سعر الفائدة على نوعية الشيء المرهون والمركز المالي للبنك المقترض وما شابه ذلك.(Goldfeld & Chandler,1986, p303) وأخيرا يمكن ان نظيف صورة ثالثة يمكن اعتبارها نوع من الأقراص تتمثل في استعداد البنك المركزي نشره اوراق مالية حكومية من البنوك التجارية بما يسر لها تحويل تلك الأوراق الى نقدية في اقصر وقت دون أن تتعرض للخسارة رأسمالية تسببها الحاجة الاضطرارية لبيع تلك الأوراق

٤-تيسير عملية الاقتراض بين البنوك

تتفاوت أرصدة البنوك التجارية. لدى البنك المركزي الذي قد يعاني احد البنوك من عجز في الاحتياط القانوني بينما يتوافر لدى بنك آخر احتياطية يفوق المتطلبات القانونية ،وكلا الأمرين غير مرغوب فيه إذ قد يتعرض البنك الأول لغرامات مالية، بينما تضيع على المنقل أخر فرصة تحقيق عائد من وراء الاحتياطي الزائد ، والمساعدة كلا البنكين عادة ما يتدخل البنك المركزي في توجيه البند الأول لاقتراض من ما يحتاجه من البنك الثاني .وإذا ما تم الاتصال بين البنكين المعنيين وأبرمت الصفقة ،حينئذ يقوم البنك المركزي بإضافة المبلغ المقترض الى رصيد حساب البنك الأول خصما من رصيد حساب البنك الثاني

٥-التوجيه والأشراف على البنوك التجارية

تمارس البنوك المركزية في كافة الدول دورا توجيها وإشرافيا على البنوك تجارية ويتوقف حجم هذا الدور على امرين هما: متى تدخل الدولة في القطاع المصرفي وما إذا كان البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن أداء هذا الدور أو أن المنظمات الأخرى تشاركه فيه كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. (welshans and melicher,1984, p63)

وعاده ما ينصرف التوجيه والأشراف على مجالات أساسية من بينها الحجم الملائم لرأس المال ومعدلات الفوائد على الودائع والسياسات الاستثمار وما الى ذلك

يهدف البنك المركزي في الأساس إلى حماية تلك البنوك من المنافسة الهادمة، كما يهدف إلى حماية أموال المودعين من ما يزيد من ثقتهم في التعامل مع الجهاز المصرفي أما بالنسبة للبنك المركزي فإن وظيفة التوجيه والأشراف تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسات النقدية التي يعهد إليه بتنفيذها

٦ -تحصيل الشيكات

أن تدخل البنك المركزي في عملية التحصيل الشيكات اذ تتم تسويه مستحقات البنوك دفتريا تسويه مستحقات البنك دفتريا دون الحاجة إلى نقل النقود بما قد ينطوي عليه من مخاطر والأهم من ذلك هو سرعة تحويل مستحقات البنك إلى النقدية يمكن استثمارها و تحقيق عائد من ورائها وهو ما يعني بالنسبة للبنك المركزي سرعة دوران النقود في قطاعات الاقتصاد المختلفة الأمر الذي يسهم في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والأهم من ذلك هو سرعة تحويل مستحقات البنك إلى النقدية يمكن استثمارها و تحقيق عائد من ورائها وهو ما يعني بالنسبة للبنك المركزي سرعة دوران النقود في قطاعات الاقتصاد المختلفة الأمر الذي يسهم في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية (هندى ،٢٠٠٥،ص٣١الى٤٠)

٧-اداره السياسة النقدية

يقوم البنك المركزي بإدارة السياسة النقدية في الاقتصاد، اذ يستخدم الأدوات النقدية المختلفة في التأثير على المعروض النقدي من اجل تغيير الحالة الاقتصادية في المجتمع سواء لمحاربه التضخم ام العمل بالقضاء على الركود الاقتصادي واحداث انتعاش اقتصادي (الدوسقي،٢٠١٠، ص٨٣) .

_استقلالية البنك المركزي العراقي

هناك سلسلة من التغيرات القانونية التي شهدها قانون البنك المركزي العراقي تمثلت بإلغاء قانون تأسيسه رقم ٤٣ لسنه ١٩٤٧ بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ والغاءه، وإصدار قانون جديد له برقم ٦٤ لسنه ١٩٧٦ وتعديله بالقانون رقم ١٢لسنه ١٩٩١ وكان اخرها صدور قانون رقم ٥٦ لسنه

٢٠٠٤ بهدف الارتقاء بعمله وضمان استقلاليته ليكون في بجانب البنوك المركزية المتطورة عالميا .

وقد منح القانون المشار اليه أعلاه البنك المركزي العراقي صفة الاستقلال بما يقوم به من أعمال، ونصت الفقرة (٢) من المادة (٢) على ان يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال بما يقوم به من مساع بغاية تحقيق أهدافه، ولا يتلقى البنك المركزي اَي تعليمات من اَي شخص او جهة بما في ذلك الجهات الحكومية، الا فيما ورد فيه نص يقضي بغير ذلك، فضلا عن احترام هذا الاستقلال

وانسجاماً مع احكام المادة (٢٦)من القانون أعلاه التي حظرت على البنك المركزي العراقي اقراض الحكومة ،او اَي هيئة عامة مملوكة للدولة بشكل مباشر او غير مباشر باستثناء شراء الأوراق المالية الحكومية في إطار عمليات السوق، ولذلك فقد بات البنك المركزي العراقي مستقلا بأدواته أيضا، ولم يعد ممول الأكبر لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، كما كان يفعل ذلك مكرها خلال الفترة الماضية لسد احتياجات الإنفاق العام، وبالصورة التي أدت الى اهتزاز وتدمير عناصر الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الكلي، وتدهور النمو وضياع فرص الاستثمار والاستقرار.

-وتتجلى استقلالية البنك المركزي العراقي بصورة واضحة في النواحي التالية :

١-ارتباطه بمجلس النواب، وعدم خضوعه لأي جهة أخرى استنادا لقانونه رقم ٥٦لسنه ٢٠٠٤.

٢-عدم قيامه بإقراض الدولة ومؤسساتها او كفالتها لدى الغير، او شراء أدوات الدين العام الحكومي، الا من السوق الثانوية بهدف توفير السيولة للمصارف في الحالات الضرورية، وذلك استنادا لأحكام المادة (٢٦) من قانونه.

٣-تدقيق حساباته من قبل مدقق دولي، أضافه الى التدقيق الاعتيادي الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية وفقا للمعايير الدولية.

٤-قيامه بنشر تقاريره وبياناته المالية على موقعه الإلكتروني، وان هذه البيانات منشورة ومتاحة للمؤسسات المختلفة والجمهور.

(وليد عيدي عبد النبي ،البنك المركزي العراقي،٢٠١٨، ص٧-١١)

المبحث الثاني

المصارف التجارية العراقية

_مفهوم المصارف التجارية

يعتبر البنك التجاري نوعا من انواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال الفائضة وبين أولئك الذين يحتاجون الى تلك الأموال وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار. الا انها تتسم بصفات معينه تميزها عن غيرها من الوسطاء.

(سامر جلده ،٢٠٠٨،ص١٤)

_نشأة المصارف التجارية العراقية

المتتبع التاريخ الدولة العراقية الحديثة يجد بكل فخر ان العراق يعد في من الاوائل والسابق للعديد من المجالات والقطاعات وفي مقدمة دول المنطقة للدخول في هذا القطاع او ذلك المجال، وهذا ما يجعلنا ان نتنفس الصعداء ويعطينا جرعة قوية من الاطمئنان على العراق حاضرا ومستقبلاً لان من علم العالم الكتابة لن يكون في يوما بلدا متخلفا، وبالتركيز على القطاع المصرفي وعند النظر الى السلسلة التاريخية لنشوء البنك المركزي العراقي ، نجد ان العراق من اوائل الدول العربية التي عملت على تأسيس بنك مركزي بل يتجاوز ذلك ليكون سابق لكثير من دول العالم.

وفي عهد سابق يعتبر العراق من اوائل الدول العربية التي انشأت فيها المصارف على شكل (مؤسسات) حديثة ظهرت في بداية عام ١٩٩٢مع افتتاح (البنك العثماني) في بغداد اذ ينظم هذا البنك عملية الاستيراد والتصدير كذلك (البنك الشرقي) عام ١٩١٢و البنك الشاهنشاهي الايراني عام ١٩١٦في البصرة..

وبعد تشكيل الحكومة العراقية عام١٩٢٠، بدأ التوجه لتأسيس (مصرف مركزي) وكانت المطالبة الوطنية تتركز في ان يختص المصرف المركزي بوظيفه واحده اساسيه وهي اصدار العملة العراقية ، ولعدم وضوح الرؤى في تاريخه انيطت على اثره مهمة اصدار النقد الى لجنه متخذه من لندن

مركزا لها وبعدما تعرضت هذه اللجنة الى معارضه وضغوط داخليه جعل الحكومة تتقدم بمقترح لتأسيس مصرف وطني تناط اليه مهمة اصدار النقد ، وفعلا تم تشكيل لجنه عراقية بتاريخ١٧ اذار ١٩٣٠لأصدار عمله عراقية ، وفي عام ١٩٣٧تم اصدار قانون رقم ٢٧الذي خول الحكومة الاشتراك في تأسيس مصرف اهلي وهذا يعني انه مصرف تجاري وهو مخول بصلاحية اصدار النقد، ألا ان القانون اعلاه لم يتم تنفيذه وذلك لرغبة الحكومة الوطنية العراقية في فصل اصدار العملة عن الصيرفة التجارية، وعليه انيطت الاعمال التجارية وحفظ حسابات الحكومة بمصرف الرافدين الذي تأسس في سنة ١٩٤١.

وتم تأسيس عدة بنوك نتيجة التوسع الاقتصادي في العراق فقد تم تأسيس المصرف العقاري عام ١٩٤٨وكان الغرض الرئيسي منه تمويل شراء الدور من قبل الافراد، وتأسس مصرف الرهون عام ١٩٥١ والمصرف التعاوني عام ١٩٥٦. اضافة الى هذه المصارف الحكومية فقد افتتحت فروع للمصارف الاجنبية والمصارف العراقية الخاصة تلبيه لهذا التوسع.

وفي عام ١٩٦٤أممت كافة المصارف وشركات التأمين وتعززت الصيرفة خلال هذه الفترة. وعلى إثر انخفاض قيمة الدولار عام ١٩٧١و١٩٧٣، ارتفعت قيمة الدينار العراقي الى ما يعادل ٣,٣٧٧٨دولار للدينار الواحد .

_وظائف المصارف التجارية

١-قبول الودائع من الوظائف التقليدية للمصارف، اذ يقوم البنك عبرها بقبول واستلام مدخرات الأفراد والتي تتخذ أيضا عدة أشكال (الودائع الحارية، ودائع الادخار، والودائع الثابتة)

٢-تقديم القروض ثاني اهم الوظائف التقليدية في المصارف التجارية، اذ يقدم المصرف التجاري القروض لكل الأفراد وتحديدا رجال الأعمال والمستثمرين وتتخذ هذه القروض عدة أشكال هي :(السحب على المكشوف، وائتمان النقد، وخصم الحوالات والقروض الأجل، وسلف مختلفة، إلخ)

٣-وظائف حديثة أخرى: فضلا عن الوظائف السابقة والتي تعد كوظائف كلاسيكية للمصارف التجارية فأن هناك وظائف حديثة تتمتع بها تلك المصارف، ففي ظل السوق المفتوحة والمنافسة والتطور المستمر للتكنولوجيا المختلفة فضلا عن بيع وشراء الصكوك الأجنبية وفتح الاعتمادات المسندية للأطراف المتعاملة وإدارة الممتلكات والأعمال بهدف تحقيق الربح لتك المصارف.

_اهمية المصارف التجارية في الاقتصاد

تنطلق أهمية المصارف التجارية بكونها كأساس للنظام المصرفي الذي يحتل أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للمجتمع المعاصر وخصوصا بعد اتساع عملية التبادل بين الأفراد المجتمع واتساعه بين مختلف البلدان مما زادت إلحاجه الى ظهور تنظيم يخدم هذه التغيرات وذلك من خلال إقامة وتطوير أسواق المال والنقد المحلية (اللوزي ،١٩٩٧، ص١٧)

ومما تجدر الإشارة آلية في هذا المجال ان هنالك عددا من الأهداف التي تلخص وتبين أهمية المصارف التجارية في الاقتصاد وهي :

١-ترجع للدور الهام الذي تؤدي المصارف التجارية دورا هاما على التأثير في العرض الكلي للنقود، اذ لا تقبل ودائع الأفراد فقط ولكن تقود بخلقها أيضا (قريضة،١٩٧٨، ص٨٠)

٢-تمارس المصارف التجارية مهمة القيام بعمليات الاستثمار المالي في الداخل والخارج، فضلا عن القيام بمهمة الضامن للعميل وحفظ ممتلكات العملاء الثمينة والأوراق الهامة مقابل عمولة معية تدفع للمصرف، أضافه الى خصم الأوراق التجارية. اذ تقدم المصارف التجارية خدمات للمجتمع تميزها عن المؤسسات المصرفية الأخرى من خلال استلام الودائع ومنح القروض وتهيئة نظام لتصفية حسابات الصكوك، وتجمع موارد السيولة وتهيئتها لمن يريد استثمارها عن طريق القروض، اَي كوسيط بين كل المدخرين والمستثمرين بهدف المساهمة في زيادة الناتج وزيادة النمو الاقتصادي العام (عجينة،١٩٧١،ص١٨٨)، من خلال تمويل الوحدات الاقتصادية ذات العجز من أفراد او مؤسسات ماليه او مشروعات خاصة او عامة يفيض انفاقها على دخولها من خلال التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف لهذه الوحدات (عوض فاضل إسماعيل،١٩٩٠،ص١٧٧)

٣-تتنوع الخدمات الحديثة للمصارف التجارية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية المالية والاقتصادية للإسهام في تمويل مشاريع التنمية وبيع وشراء الأوراق المالية وخصمها وتحصيلها فضلا عن فتح الاعتمادات المستندية وتأجير الخزائن وتحويل العملات للخارج وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية (جمال نادر،٢٠٠٥، ص٥)

وفي ضرف ما تقدم يتطلب الأمر بناء نظام مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض ولتحقيق معدلات النمو عالية وقابله للاستمرار، وان إصلاح القطاع المصرفي يهدف الى خلق أنظمة سليمة وتنافسية من اجل تعزيز الاقتصاد الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادية (اسار فخري عبد الطيف،٢٠٠٦، ص٤٢).

_انواع المصارف التجارية

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال مصرفيه من نوع واحد، كما انه ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص ان تصنف الى الأنواع التأليه:

أ_ البنوك حسب فعاليتها:

وتقسم الى:

١- بنوك الودائع: عرف القانون الفرنسي لعام ١٩٤٥ بنوك الودائع بأنها تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب او لمده لا تتجاوز السنتين. وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل، في حين تترك الأعمال ذات الأجل المتوسط او الطويل الى غيرها من البنوك. وهي تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس، وهم المدخرون العاديون حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع.

٢- بنوك الأعمال: هي تلك التي تقوم فعاليتها الرئيسية الاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة، او التي في طور التأسيس وفتح الاعتمادات لمده غير محدودة للمشاريع العامة التي يتعلق بها هذا الاشتراك.

وهكذا فأن البنوك توظف أموالها في المشاريع التجارية والصناعية، وذلك عن طريق حيازة اسهمها وإسناد القرض التي تصدرها وان تشرف على ادارتها.

واليها يعود الفضل في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول او المساهمة في تشجيعها على الأقل. غير ان القانون اشترط ان لا توظف البنوك في هذه المشاريع الا الأموال الخاصة بها او الودائع التي تتلقاها لأجل لا يقل عن السنين.

ب- انواع البنوك حسب شمولها:

تقسم الى:

١ بنوك ذات فروع متعددة :

وهي تلك التي تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدولة، ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية والصناعية الهامة، وتلعب هذه البنوك في الواقع دورا اقتصاديا هاما، او تتلقى القسط الأكبر من الودائع، وتقوم بتقديم القسم الأكبر من الاعتماد والتسهيلات

٢ البنوك الإقليمية:

وهي التي تنحصر فعاليتها في مدينه واحدة او مركز واحد، وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية الأخرى .

٣ البنوك المحلية:

هي التي تختصر فعاليتها في المنطقة الموجودة فيها

ج_ انواع البنوك حسب صنفها:

تقسم الى:

١ بنوك وطنيه: هي البنوك التي رأسمالها وإدارتها وطنيان

٢ البنوك الأجنبية: هي التي تكون مؤسسة في بلاد اجنبيه، وافتتحت لها فرعا في الدولة المحلية

د_ انواع البنوك حسب طبيعة أعمالها

١- البنوك التجارية: وهي تلك البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتاد من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية، ومنح القروض وما شابه ذلك. واهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال الى أصحابها في أَي وقت اثناء الدوام الرسمي للمصرف.

٢- البنوك الصناعية: التي تختص بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الصناعية

٣- البنوك الزراعية: التي تختص بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الزراعية

٤- البنوك العقارية: وهي التي تقدم القروض الى الشركات الإنشائية مقابل رهونات او تأمينات عقارية. (سامر جلدة ،٢٠٠٨)

_هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام٢٠١٤

جدول رقم (١)

التسلسل	اسم المصرف	سنه التأسيس	راس المال المدفوع (مليون دينار)	مجموع الموجودات (مليون دينار)	مجموع عدد الأفرع
١	مصرف الرافدين	١٩٤١	١٢٦،٠٠٠	١٠٣،٤٧٠،٨٣٠	١٤٤
٢	مصرف الرشيد	١٩٨٨	٥٠،٠٠٠	٥٨،٦٨٩،٩٦٦	١٩٣
٣	المصرف الزراعي التعاوني	١٩٣٥	١٠٠،٦٠٠	٢،٧٠٦،٧٧٤	٣٢
٤	المصرف الصناعي	١٩٤٦	١٧٥،٠٠٠	٣٧٤،٢٣٧	١٤
٥	المصرف العقاري	١٩٤٨	٥٠،٠٠٠	٢،١٥٩،٦١٣	٢٠
٦	المصرف العراقي للتجارة	٢٠٠٤	١٠٠،٠٠٠٠	٣٧،١٤٥،٩١٤	٢١
٧	مجموع المصارف الحكومية		١،٥٠١،٦٠٠	٢٠٤،٥٤٧،٣٣٤	٤٢٤
٨	مصرف بغداد	١٩٩٢	٢٥٠،٠٠٠	١،٨٣٧،٧١٦	٤٦
٩	المصرف التجاري العراقي	١٩٩٢	٢٥٠،٠٠٠	٤٦٨	١٠
١٠	مصرف البصرة الدولي للاستثمار	١٩٩٣	٧٥،٠٠٠	٨٦٧	٢٢
١١	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	١٩٩٣	٢٥٠،٠٠٠	٦٠٨،٦٧٥	٢٢
١٢	المصرف العراقي الإسلامي	١٩٩٣	٢٥٠،٠٠٠	٧٠٠،٤٢٠	١٤
١٣	للاستثمار والتنمية				
١٤	مصرف الاستثمار العراقي	١٩٩٣	٢٥٠،٠٠٠	٤٧٢،٧٨٩	٢٥
١٥	مصرف المتحد للاستثمار	١٩٩٤	٣٠٠،٠٠٠	٦٢٤،٨٠٧	١٨
١٦	المصرف الأهلي العراقي	١٩٩٥	٢٥٠،٠٠٠	٦٣٨،٧٥٥	١٠
١٧	مصرف الائتمان العراقي	١٩٩٨	٢٥٠،٠٠٠	٦٣١،٧٨٤	١٦
١٨	مصرف دار السلام للاستثمار	١٩٩٩	١٥٠،٠٠٠	٦٨٣،١٩٤	٩
١٩	مصرف بابل	١٩٩٩	١٧٨،٨٥٩	٣٢٣،٥٢٣	١١
٢٠	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	١٩٩٩	٢٠٧،١٥٤	٦٣٣،٨٢٥	٦٤
٢١	مصرف سومر التجاري	١٩٩٩	٢٥٠،٠٠٠	٤٢٢،٨١٩	١٠
٢٢	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	٢٠٠٠	١٥،٠٧٢	٦١٠،٢٤٨	١١٩
٢٣	مصرف الخليج التجاري	٢٠٠٠	٣٠٠،٠٠٠	٨٣٢،٢٣١	٢٤

٢٤	مصرف إيلاف الإسلامي	٢٠٠١	١٥٢،٠٠٠	٣٣٥،٦٤٧	١٦
٢٥	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٢٠٠١	٢٠٢،٠٠٠	٣٦٧،٠٤٣	١٧
٢٦	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	٢٠٠٤	٣٠٠،٠٠٠	١،٥٠٣٧٧٧	١٨
٢٧	مصرف الاتحاد العراقي	٢٠٠٤	٢٥٢،٠٠٠	٧٣٧،٧٦٢	٨
٢٨	مصرف دجله والفرات للتنمية والاستثمار	٢٠٠٥	١٠٠،٠٠٠	٢٨٤،٨٢٠	٦
٣٠	مصرف ميلي ايران	٢٠٠٥	٣٣،٣١٢	٧٢،٣٢٤	٢
٣١	مصرف أشور الدولي للاستثمار	٢٠٠٥	٢٥٠،٠٠٠	٤٣٥،٠٠٧	٨
٣٢	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	٢٠٠٥	٤٠٠،٠٠٠	١،٠٧١،٧١٤	٥
٣٣	المصرف الوطني الإسلامي	٢٠٠٥	٢٥١،٠٠٠	٦١٣،٦٤٢	٦
٣٤	مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل	٢٠٠٦	٢٥٠،٠٠٠	٦٧٢،٥٨٥	١٥
٣٥	مصرف المنصور	٢٠٠٦	٢٥٠،٠٠٠	٨٩٤،٣٠٨	٩
٣٦	مصرف عبر العراق	٢٠٠٦	٢٠٠،٠٠٠	٣٣٠،٥٦٧	٢
٣٧	مصرف بيبلوس	٢٠٠٦	٢٤،٧٩٧	٢٩٦،٣٩١	٣
٣٨	مصرف الزراعي التركي	٢٠٠٦	١٦،٣٣٨	٥٢،٥٧٥	٢
٣٩	مصرف التعاون الإسلامي للتنمية والاستثمار	٢٠٠٧	١٠٠،٠٠٠	٢٢٢،٤٧٥	١١
٤٠	مصرف الإقليم التجاري	٢٠٠٧	٢٥٠،٠٠٠	٥٢١،٤٨٨	٥
٤١	مصرف الهدى	٢٠٠٨	٢٥٠،٠٠٠	٣٩٣،٩٦١	٦
٤٢	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	٢٠٠٨	٢٥٥،٠٠٠	٦٣٥،٩٢٣	١١
٤٣	مصرف أنتركونتيننتال لبنان	٢٠٠٨	٢٤،٤٨٦	١٣٢،٥١٢	٣
٤٤	مصرف بيروت والبلاد ألعربيه	٢٠٠٩	١٦،٣٨٠	٢٨٥،٧٦٩	٢
٤٥	مصرف ابو ظبي الإسلامي	١٠١٠	٢٤،٤٥٨	٢٢٤،٣١٩	٢
٤٦	مصرف أربيل	٢٠١٠	٢٦٥،٠٠٠	٤٧٥،٨٧٩	٤
٤٧	مصرف البركة	٢٠١١	٨،١٧٦	٨٩،٣٦٢	١
٤٨	مصرف التمنيه الدولي للاستثمار والتمويل	٢٠١١	٢٥٠،٠٠٠	٧٦٢،٩٧٠	٩
٤٩	مصرف وقفلر للشراكة المساهمة التركيه	٢٠١١	٨،١٧٦	٨٢،٥٣٣	١

٥٠	مصرف إش التركي شركة مساهمة	٢٠١١	١٦،٣٢٤	١١٣،٣١٢	٢
٥١	مصرف الاعتماد اللبناني	٢٠١١	١٦،٣٥٢	٥٧،٦٣٦	٢
٥٢	مصرف اللبناني الفرنسي	٢٠١١	٨،١٤٨	٣٦،٤٣٨	١
٥٣	مصرف باريسيان	٢٠١١	٨،١٩٠	١٤،٣٠١	١
٥٤	مصرف البحر المتوسط	٢٠١١	٢٤،٤٤٤	٢١٩،٢٨٣	٣
٥٦	مصرف اسيا	٢٠١٢	٨،١٤٨	٦١،٠٩٣	٢
٥٧	مصرف ستاندر دتشارد ترد	٢٠١٣	٢٤،٤٤٤	٥٩،٥٧١	٢
٥٨	مصرف فرنسبنك	٢٠١٤	١٦،٣٢٤	٣٠،٥٦٩	٢
٥٩	مصرف الشرق الوسط وأفريقيا	٢٠١٤	١٦،٢٩٦	٢٢،٥١٢	٢
٦٠	مصرف لبنان والمهجر	٢٠١٤	١٦،٢٩٦	٣٣،٨٢٥	٢
٦١	مجموع المصارف الأهلية		٧،٦٠٤١٧٤	٢٢،٢٧٤،٥٤٧	٦١٠
٦٢	المجموع العام		٩،١٠٥٧٧٤	٢٢٦،٨٢١،٨٨١	١٠٣٤

المصدر: -البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لعام ٢٠١٤، ١١٥-١١٦

المبحث الثالث

دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتطوير القطاع المصرفي

- واجه القطاع المصرفي العراقي خلال السنوات الثلاث الماضية تحديات يمكن إيجازها كما يأتي:-

١- استيلاء عصابات داعش على (١٢١) فرعا من فروع المصارف المعاملة في محافظات (نينوى، الانبار، وصلاح الدين) منها (٨٤) فرعا تابعة للمصارف الحكومية و(٣٧) فرعا تعود للمصارف الخاصة، وقد بلغ اجمالي خسائرها بضمنها فرع البنك المركزي العراقي في نينوى قرابة (٩٠٠) مليار دينار، مع قيامه بسرقه موجوداتها المتداولة وتخريب مبانيها.

٢- تأخر الحكومة العراقية في سداد مستحقات المقاولين والتجار الذين قاموا بإنجاز مشاريع اقتصاديه لصالح الوزارات والدوائر الحكومية بسبب انخفاض أسعار النفط، ومتطلبات الإنفاق العسكري لمواجهة عصابات داعش ونظرا لكون اغلب المتعاملين مع المصارف هم من الرجال الأعمال الذين اقترضوا منها لأغراض تنفيذ المشاريع مما ادى الى حصول إعسار مالي في عدد من هذه المصارف وارتفاع نسبه الديون المشكوك في تحصيلها تصل الى قرابة (٣,٢) ترليون دينار.

٣- سيطرة فرعين تابعين لوزارة ماليه اقليم كوردستان على قرابة (٥) ترليون دينار من ودائع المصارف بضمنها رؤوس أموال فروع المصارف الأجنبية ولم تدفع منها الا جزء قليل جداً حتى الان ولمواجهة هذه المشاكل ومعالجتها فقد اتخذ البنك إجراءات تهدف الى تطوير القطاع المصرفي العراقي واحكام الرقابة عليه، وزيادة عدد الشركات الداعمة له.

_المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي في ضوء البيانات والحسابات الختامية المدققة لهذا الجهاز كما في نهاية عام ٢٠١٦:

-بلغ عدد المصارف (٧٠) مصرفاً منها (٧) حكومية و(٦٣) مصرف خاص موزعة بواقع (٢٤) مصرفاً اسلاميا و(١٩) فرعاً اجنبيا و(٧) مشاركات في رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة ،اضافة الى (٢٠) فرع يمارس الصيرفة التجارية.

-عدد الفروع (٨٣٨) فرعاً حيث شهدت انخفاضاً بسبب توقف عمل (١٢١) فرعا حكوميا وخاصاً قام كيان داعش بالاستيلاء على موجوداتها وتدمير مبانيها وأماكن عملها خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ أضافه الى إيقاف نشاط عدد من الفروع التي تمر ادارتها العامة بأزمة السيولة.

-بلغ اجمالي رؤوس الأموال لعموم القطاع المصرفي (١٢,٣) ترليون دينار.

-بلغ رصيد الودائع للقطاع المصرفي (٦١,٧) ترليون دينار.

-وصل رصيد الائتمان النقدي الى (٢٢,٧) ترليون دينار ،والائتمان التعهدي الى (٣٢,٧) ترليون دينار ليبلغ اجمالي الأتمان النقدي والتعهدي قرابة (٦٥) ترليون دينار، ويمثل (٩,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي حسب احصائيات وزارة التخطيط.

-ارتفع رصيد الائتمان المتأخر التسديد الى قرابه (٣,٢) ترليون دينار، وبلغ مخصص الديون الخاصة به قرابه (١,٩) ترليون.

-بلغ اجمالي استثمارات القطاع المصرفي قرابه (١٠,٥) ترليون دينار موزعة ما بين حوالات الخزينة وسندات الدين العم والأسهم.

-بلغ رصيد المشاركات المقدمة من المصارف الإسلامية (٥١٣) مليار دينار.

-بلغ اجمالي موجودات القطاع المصرفي (٢١٠,٥) ترليون دينار

-حققت المصارف أرباحاً قدرها (٣٦٣,٧) مليار دينار

-بلغ رصيد أرصده المصارف لدى البنك المركزي (٢٩,٤) ترليون دينار

_دور البنك المركزي في تطوير مفهوم الشمول المالي في المصارف

كانت نسبه الشمول المالي ١١٪ من مجموع عدد السكان.

-نسبه الاحتياطي الإلزامي ١٥٪ للمصارف التجارية و ١٠٪ للمصارف الإسلامية

-نسبة السيولة ٣٠٪

-نسبه كافيه راس المال ١٢٪

-الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف

التجارية ٢٥٠ مليار دينار

الإسلامية ٢٥٠ يدفع خلال ثلاث سنوات

الفروع الأجنبية ٥٠ مليون دولار

-الحدود العليا لمنح الأتمان (٨) أضعاف راس المال والاحتياطات

-اجمالي حدود التركزات الائتمانية =. = = = (٤)

-الأتمان الممكن تقديمه للمقترض الواحد ١٠٪ من راس المال والاحتياطات

= = للشخص وشركاءه ١٥= .= = ٪

الكثافة المصرفية مصرف لكل (٣٢٠٠٠) نسمة.

عدد العاملين في القطاع المصرفي (٣٣٤٨٠) نسمه.

_دور البنك المركزي في التطورات الحاصلة في الفائدة المصرفية

المدفوعة	دولار	دينار
التوفير	٢,١٪	٤٪
ثابته (٦) أشهر	٢,٦٪	٤,٤٪
ثابته لسنة	٣,٤٪	٥,٥٪
ثابته لسنتين	٤٪	٦,١٪

المقبوضة

القروض قصيرة الأجل	٨,١١٪	١٢,٣٪
المتوسطة الأجل.	١١,٣٪.	١٢,٥ ٪
الطويلة الأجل	١١,٦ ٪	١٢,١

_الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي بهدف تطوير وتوسيع الائتمان المصرفي لكونه احد اهم المؤشرات الإداء للمصارف :
-رفع السقف الأعلى للائتمان الى (٨) أضعاف راس مال المصرف واحتياطاته
-رفع نسبه التركزات الائتمانية الى (٤) أضعاف راس مال المصرف واحتياطاته
-السماح للمصارف منح القروض المجمعة بعد تأسيس شركة (صندوق) الإقراض المصرفي المشترك
-إنشاء شركة الكفالات لضمان القروض لغاية (٢٥٠٠٠٠) دولار او ما يعادلها.
-زيادة انواع الضمانات المقبولة لقاء الأتمان الى (٢٠) نوعاً
-إنشاء مكتب تبادل المعلومات الائتمانية بدا عمله عام ٢٠١٧.

-إنشاء صندوقين للإقراض الصغير وخصص البنك له (١) ترليون دينار للأول وخصص مبلغ (٥) ترليون دينار للمشاريع الصناعية والزراعية والسكنية.

-تطبيق الرقم المصرفي الموحد (IBAN) لغرض ضمان سرعه ودقه عمليات إرسال واستلام الحوالات ليكون العراق الدولة رقم (٨) من الدول العربية والدول رقم (٤٧) من بين الدول العالم المعتمدة لهذا النظام.

-طرح وتطبيق مشروع توطين رواتب موظفي الدوائر الحكومية في المصارف والبالغ عددهم قرابة (٢,٨) مليون موظف لغرض تحسين نسبة الشمول المالي وزيادة الوعي المصرفي اضافة الى استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

-تطوير الهيكل التنظيمي للمصارف بإنشاء أقسام (مراقب الامتثال ، إدارة المخاطر ، مكافحة غسيل الأموال ، وإدارة الحوكمة) بما يتلاءم مع المتطلبات الدولية وتطبيق مفهومي اعرف زبونك جيداً والعناية الواجبة .

-تحديد المواصفات والشروط لشاغلي الوظائف القيادية في المصارف وإجراء اختبارات لهم قبل تعيينهم.

-تطبيق إجراءات في احتساب السيولة المصرفية وهي (نسبه تغطية السيولة LCR ، ونسبة التمويل المستقر (NSFR) وهي مما ورد في اتفاقية بازل (٣) الصادرة عام ٢٠١٣.

-إنشاء مشروع صيرفة التجزئة من قبل دائرة المدفوعات.

-توحيد المواصفات القياسية للشيكات وفقاً لنظام المقاصة الإلكترونية

-ربط الأنظمة الإلكترونية للمصارف مع دائرة المدفوعات بعد إنشاء مجلس المدفوعات العراقي ،والمقسم الوطني للمدفوعات.

-منح إجازات لشركات إصدار البطاقات الائتمانية.

-اختيار عدد من الشركات الدفع الإلكتروني لتختص بعمليات (مصدر ، او معالج ، او محصل) للمدفوعات الإلكترونية

_المشاريع المستقبلية لتطوير القطاع المصرفي :

-تطوير الأسواق المالية من خلال تفعيل السوق الثانوية عن طريق نظام المتاجرة.

-إنشاء شركة لضمان الودائع

-إنشاء شركه للقروض المشتركة

-إنشاء صندوق للاستثمار المشترك

-تطبيق مبادئ البنية التحتية والمعايير الدولية للأسواق المالية

-تطوير نظام الدفع بواسطة الموبايل

-إنشاء شركة لدراسة المخاطر

-إنشاء شركة لتقييم الموجودات

_البنك المركزي العراقي واعتماده نسبه الاحتياطي الإلزامي

بلغ نسبه الاحتياطي (١٥٪) للدينار العراقي والدولار الأمريكي على الودائع الجارية ونسبة (١٠٪) على الودائع التوفير والثابتة، سواء كانت حكومية ام ودائع القطاع الخاص، على ان يحتفظ بها كاملة لدى هذا البنك مع السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار ما لا يزيد على (٥٠٪) من (١٥٪) من الاحتياطي الإلزامي بالدينار العراقي في شراء حوالات الخزينة استحقاق سنه. كما موضح في الجدول رقم (٢) (وليد عيدي عبد النبي، البنك المركزي العراقي،٢٠١٨، ص٧-١١)

الجدول رقم (٢) الاحتياطي الإلزامي

المدة	٢٠١٦		٢٠١٧	
	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص
كانون الثاني	٦١٤٩	٣١٦٥	٥٧٢١	٢٨٥٠
شباط	٦١٥٦	٣١٨٥	٥٦٦٣	٢٨٩٣
آذار	٥٧٩٠	٢٨٢٣	٤٥١٧	١٦٦٣
نيسان	٥٦٩٩	٢٩٢٤	٤٤٧٨	١٧٠٧
أيار	٥٨٢٥	٢٨٦٠	٤٥٣٦	١٦٩١
حزيران	٥٨١٧	٢٧٩٨	٤٥٧٦	١٧١٩
تموز	٥٧٢٩	٢٧٧٤	٤٥٦٠	١٦٥٦
اب	٥٥٥٥	٢٨٤٥	٤٤٧٧	١٧٠٠
أيلول	٥٥٣٥	٣٠١٠	٤٤٢٥	١٦٦٨
تشرين الأول	٥٨٤٢	٢٩٠٢	٤٦١١	١٧٠٩
تشرين الثاني	٥٩٤٣	٢٩١٥	٤٥٩٧	١٧٠٨
كانون الأول	٥٨٠٤	٢٩٠٣	٤٥٩٠	١٩١٦

- تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٧

اولاً: الاستنتاجات

١- لازالت معظم البلدان النامية ومنها العراق تعاني من عدم تطور القطاع المصرفي ويؤشر ذلك في ارتفاع العملة في التداول بالمقارنة على الودائع الجارية مما أضعف من إثر السياسة النقدية الائتمانية للتخفيف من هذه الضغوط التضخمية.

٢- اتخاذ عرض النقد اتجاهات تصاعدية على الرغم من اتباع البنك المركزي العراقي لاستراتيجية معينة لمعالجة الاختلالات النقدية.

٣- افتقار البنك المركزي العراقي للاستقلالية في اداء وظائفه كان سببا رئيسيا لعدم قدرته على تحقيق التوازن خلال فترة التسعينيات.

٤- هناك دور كبير للبنك المركزي في تطوير القطاع المصرفي من خلال السماح للمصارف الأجنبية في المساهمة في القطاع المصرفي وتحديد السقوف الدنيا لرؤوس أموال المصارف.

ثانيا: التوصيات

١- تحسين الكثافة المصرفية البالغة حالياً مصرف واحد لكل (٣٥،٥) نسمة وجعلها مصرف واحد لكل عشرة آلاف نسمه (تقرير الاستقرار المالي الصادر من قسم الاستقرار المالي لعام ٢٠١٦)

٢- إسراع المصارف في اعادة تأهيل مباني فروعها التي دمرها داعش وتزويدها بالمعدات والأجهزة والكوادر البشرية وإعادتها للعمل لتقديم خدماتها للمناطق المتحررة

٣- زيادة عدد الخدمات المصرفية وتقديمها بجودة وسرعه لشرائح المجتمع

٤- حث المصارف على تقديم القروض المشتركة للمستثمرين ولرجال الاعمال العراقيين والأجانب

٥- تحسين نسبه القروض المشكوك في تحصيلها البالغة حالياً قرابة (١١٪) من اجمالي الائتمان المقدم

المصادر والمراجع

١	البنوك التجارية والتسويق المصرفي ،سامر جلدة ،ط١ ،٢٠٠٨، بغداد دار النشر والطباعة
٢	ابراهيم عبد الله ،مؤسسات ماليه مختصه ،عمان ،دار صفاء للنشر والتوزيع ١٩٩٥ ط١
٣	سليمان اللوزي ،ادارة بنوك ،عمان دار الفكر والتوزيع، ١٩٩٧ ،ط ٢
٤	صالح يوسف عجينة ،اقتصاد النقود والبنوك ،بغداد، مطبعه شفيق ،١٩٧١
٥	عوض فاضل إسماعيل ،النقود والبنوك ،الموصل دار الحكمة للنشر ،١٩٩٠ ،ط١
٦	عقيل جاسم عبدالله ،النقود والمصارف ،عمان دار مجدي لاوي ،١٩٩٩،ط٢
٧	اكرم صدام ومشهور هذلول ،النقود والمصارف)مدخل التحليل النظري (١٩٩٠
٨	إسماعيل عبد الرحمن ،مفاهيم ونظم اقتصاديه ،ط١ ،عمان الأردن ،دار وائل للنشر والتوزيع ٢٠٠٠
٩	دكتور سامي خليل ،النقود والبنوك ،ط١ ،الكويت شركه الكاظمية للنشر وتوزيع، ١٩٨٢
١٠	ناجيه عاشور)٢٠١٣ -٢٠١٤ (دور البنك المركزي في ادارة السيولة النقدية :الجزائر جامعه محمد خضير
١١	امال العياب)٢٠١٤ -٢٠١٥ (البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف ،الجزائر جامعه محمد خضير
١٢	نبأ كاظم صادق العرباوي، المصارف التجارية ودورها في العراق للمدة)٢٠٠٣ -٢٠١٥ (ماجستير جامعه القادسية ٢٠١٥

١٣	إدارة المنشآت المالية وأسواق المال ،دكتور منير ابراهيم هندى ،ط١ ،٢٠١٥ ،بغداد دار النشر والطباعة
١٤	Roger Orsing her , Bangs of the world , English Translation , Mac Milan & CO . Ltd London . 1967 .
١٥	Dominik , Salvatore & Eugene , Adiulito ,(1996) Principle of Economics , Second Edition - The Mc Graw Hill Companies INC .
١٦	وليد عيدي عبد النبي ،البنك المركزي العراقي ، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي ،٢٠١٨،
١٧	دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٧ ،دار الكتب والإيداع العراقيه ،١٠١٨